

تقرير لجنة الخبراء الاستشاريين المستقلة في مجال المراقبة

تتشرف المديرية العامة بأن تحيل طيه التقرير المقدم من رئيس لجنة الخبراء الاستشاريين المستقلة في مجال المراقبة إلى لجنة البرنامج والميزانية والإدارة التابعة للمجلس التنفيذي كي تنظر فيه في اجتماعها الحادي والعشرين (انظر الملحق).

الملحق

التقرير المقدم من لجنة الخبراء الاستشاريين المستقلة في مجال المراقبة
إلى لجنة البرنامج والميزانية والإدارة، كانون الثاني/يناير ٢٠١٥

معلومات أساسية

١- أنشأ المجلس التنفيذي لجنة الخبراء الاستشاريين المستقلة في مجال المراقبة في أيار/مايو ٢٠٠٩ بموجب القرار مت ١٢٥ق ١ وحدد اختصاصاتها الرامية إلى إبداء المشورة إلى لجنة البرنامج والميزانية والإدارة وإلى المجلس التنفيذي من خلال هذه اللجنة الأخيرة بشأن المسائل التي تدرج في نطاق ولايتها والتي تشمل ما يلي:

- استعراض بيانات المنظمة المالية وسياساتها لتقديم التقارير المالية والمحاسبية
- إبداء المشورة بشأن مدى كفاية الضوابط الداخلية وإدارة المخاطر
- استعراض مدى فعالية وظيفتي المراجعة الداخلية والخارجية لحسابات المنظمة، ورصد تنفيذ نتائج مراجعة الحسابات والتوصيات المنبثقة عنها.

٢- وفيما يلي أسماء أعضاء لجنة الخبراء الاستشاريين المستقلة في مجال المراقبة:

الاسم	تاريخ تعيين العضو من جانب المجلس التنفيذي ^١	مرجع المقرر الإجرائي
السيد فريد لحدود (الرئيس)	كانون الثاني/يناير ٢٠١٣	مت ١٣٢(٢)
السيد موكيش أريا	أيار/مايو ٢٠١٣	مت ١٣٣(٨)
السيدة ماري نكوبي	أيار/مايو ٢٠١٢	مت ١٣١(٤)
السيد روبرت ساملز	أيار/مايو ٢٠١٣	مت ١٣٣(٨)
السيد ستيف تنتون	أيار/مايو ٢٠١٣	مت ١٣٣(٨)

٣- ويعتبر هذا تقريراً مبدئياً للجنة الخبراء الاستشاريين المستقلة في مجال المراقبة، تم إعداده بعد اجتماعها اللذين عُقد في تموز/يوليو وفي تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٤.

٤- وعقدت اللجنة دوراتها الثانية عشرة والثالثة عشرة والرابعة عشرة في الفترات من ١ إلى ٣ نيسان/أبريل ٢٠١٤، ومن ٣٠ حزيران/يونيو إلى ٢ تموز/يوليو ٢٠١٤ ومن ١٥ إلى ١٧ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٤ على التوالي. ومن المنتظر أن تعقد اللجنة اجتماعاً آخر قبل انعقاد اجتماع لجنة البرنامج والميزانية والإدارة في أيار/مايو ٢٠١٥.

٥- وقد حضر جميع الأعضاء الخمسة الاجتماعات سالفة الذكر.

١ تاريخ اعتماد المجلس التنفيذي للمقرر الإجرائي ذي الصلة.

- ٦- وحظيت اللجنة طوال اجتماعاتها بدعم مشكور من أعضاء الإدارة وهي تشكر المديرية العامة شخصياً وأعضاء فريقها على انفتاحهم لتبادل المعلومات مع اللجنة، وتكريس الوقت الكافي للاستماع إلى الشواغل التي عبرت عنها اللجنة ولتقديم الإيضاحات أو الردود اللازمة.
- ٧- وتضمن التقرير السنوي الذي قُدم للجنة البرنامج والميزانية والإدارة في اجتماعها العشرين المعقود في أيار/ مايو ٢٠١٤ المسائل التي تناولها الاجتماع الأول في نيسان/ أبريل ٢٠١٤. وتناول الاجتماعان الآخران جميع المجالات المشمولة في ولاية اللجنة، مع التركيز بشكل خاص على المجالات التالية.

خدمات المراقبة الداخلية

- ٨- في كل اجتماع من اجتماعاتها، التقت اللجنة مع مدير مكتب خدمات المراقبة الداخلية سواء بصورة سرية أم في حضور أعضاء الإدارة.
- ٩- وأحاط مدير مكتب خدمات المراقبة الداخلية للجنة علماً بإنشاء عملية جديدة لتقييم المخاطر بغية تحديد أولويات عملية مراجعة الحسابات، وإطلاع اللجنة بإيجاز على النطاق الحالي لمجال عمل مراجعة الحسابات.
- ١٠- واستعرضت اللجنة أيضاً الحالة الراهنة للتوصيات بشأن عمليات مراجعة الحسابات المعلقة وبرنامج العمل. وقد لاحظت اللجنة بارتياح التقدم المحرز منذ اجتماعها الأخير في تنفيذ توصيات مراجعة الحسابات وإغلاق العديد من عمليات المراجعة. وستواصل اللجنة رصد التقدم المحرز في اجتماعاتها المقبلة.
- ١١- وللجنة، بالرغم من ذلك، جددت قلقها إزاء (١) انخفاض تواتر مراجعة الحسابات في البلدان المتوسطة والعالية المخاطر (٢) نقاط الضعف المستمرة في النظام. ولفتت انتباه الإدارة لهذه المسألة، وإلى ضرورة تعزيز المساءلة.
- ١٢- وأعربت اللجنة عن سعادتها إزاء تقرير شركة برايس ووترهاوس كوبرس، التي أجرت مراجعة لضمان جودة ممارسات مراجعة الحسابات الخاصة بالمكتب. فقد خص التقرير إلى أن المكتب يصل إلى درجة "الامتثال العام" وفقاً لمعايير معهد مراجعي الحسابات الداخليين والتي تمثل أعلى مستوى من الامتثال.

المراجعة الخارجية للحسابات

- ١٣- وفقاً لممارستها المعتادة، التقت لجنة الخبراء الاستشاريين مع المراجع الخارجي للحسابات بشكل منفرد، وكذلك في حضور ممثلي الإدارة في كل اجتماع من اجتماعاتها. وأطلع مراجع الحسابات للجنة بشكل موجز بالتوصيات الخاصة بمراجعة الحسابات لعام ٢٠١٣ وخطة مراجعة الحسابات لعام ٢٠١٤.
- ١٤- وتم تحديد المجالات الرئيسية الخمسة التالية محل التركيز والتي ستواصل لجنة الخبراء الاستشاريين رصدها طوال عملية المراجعة: (أ) إطار الرقابة الداخلية؛ (ب) المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام (IPSAS) وعملية الانتقال للإقرار بالأصول الثابتة وتقييمها؛ (ج) نظام إدارة الأداء بالتزامن مع أهداف إدارة البرنامج (د) نظام إدارة المخاطر التي تواجه المنشأة - نظام الإدارة العالمي (GSM)، والذي يمثل قاطرة مهمة لإصلاح المنظمة ومحفزاً رئيسياً للتغيير؛ (هـ) إطار تفويض السلطة والمساءلة في جميع مستويات المنظمة.

الأصول الثابتة وإدارة المخزون

١٥- تمت إحاطة لجنة الخبراء الاستشاريين بإيجاز بالوضع الحالي لتطور نظام إدارة المخزون والأصول الثابتة للمنظمة لإدماجه بشكل كامل مع نظام الإدارة العالمي. وقد شعرت اللجنة بالارتياح التام لهذا المستوى الرفيع من الاهتمام وبما يحظى به هذا المشروع من اهتمام من جميع أصحاب المصلحة. وأشارت إلى أن المنظمة تلتزم بالفعل بالمعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام الخاصة بالإبلاغ عن المخزون ولكن الفترة الانتقالية للامتثال فيما يتعلق بالأصول الثابتة ستنتهي في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٦. وسوف تواصل اللجنة استعراض ورصد الخطوات التي تتخذها الأمانة في هذا المنحى، إلى جانب العمل الجاري بشأن نظام إدارة المخزون العالمي. وتقتصر اللجنة محاولة تقديم الموعد النهائي للتنفيذ قدر الإمكان من أجل تسريع ونيرة ضبط الجرد والتحسين. وقد أوصت اللجنة أيضاً بإدراج مؤشرات التقدم والإنجازات في المشروع والتي قد تصبح بدورها جزءاً من اللوحة الإدارية.

١٦- وتلقت اللجنة أيضاً عرضاً بشأن إدارة المباني والمعدات كجزء من الامتثال للمعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام خلال الفترة الانتقالية. وتناول العرض: (١) القدرات المتاحة في المكاتب الإقليمية، (٢) النظام القائم لتتبع الأصول، (٣) حافظة الممتلكات المتقدمة، والأهم من ذلك، (٤) القضايا المرتبطة بجمع البيانات.

إطار الرقابة الداخلية

١٧- لاحظت اللجنة بارتياح التقدم المحرز في تنفيذ إطار الرقابة الداخلية الجديد.

١٨- وطلبت اللجنة إحاطة موجزة عن التعاون المالي المباشر بسبب نقاط الضعف المتكررة والتي أعلن عنها في العديد من نتائج المراجعة. وأشارت إلى أن نقاط الضعف الرئيسية تم تجميعها في ثلاث فئات: (١) ترتيب التعاون المالي المباشر بما يتواءم مع الأهداف البرنامجية للمنظمة؛ (٢) تقديم التقارير والامتثال؛ (٣) المساءلة.

١٩- واللجنة تشعر بالاطمئنان نظراً لأن بعض التوصيات اللازمة للتعامل مع نقاط الضعف هذه قد تم بالفعل تفعيلها. وقد أسعدها أن لاحظت الانخفاض الكبير في التقارير المتعلقة بالمتصلة بالتعاون المالي المباشر، وما تشهده الآن من الالتزام بشكل أكبر بسياسة عدم الإفراج عن أموال للتعاون المالي في المستقبل ما لم يتم تقديم التقارير عن سابقاتها وإغلاقها. وتؤيد اللجنة الاقتراح الخاص بإنشاء مراكز اتصال تعنى بالتعاون المالي المباشر في كل مكتب إقليمي لرصد قضايا الامتثال ذات الصلة.

٢٠- وترى لجنة الخبراء الاستشاريين أن عمليات التعاون المالي المباشر الفعالة مهمة لضمان الرقابة المناسبة على النفقات وتقديم تقارير دقيقة للدول الأعضاء. ومما يشجع اللجنة طريقة تعامل الإدارة مع هذه القضايا والدخول في حوار مع الدول الأعضاء للحصول على دعمها من أجل تنفيذ بعض هذه التدابير التصويبية.

٢١- وفي دورتها الثالثة عشر عقدت اللجنة مؤتمراً عبر الفيديو مع مدير الشؤون الإدارية والمالية، والموظف المسؤول عن الامتثال المالي والموظف المسؤول عن الموارد البشرية في المكتب الإقليمي لجنوب شرق آسيا في مبادرة منها لتحسين سبل تقييم التقدم المحرز في مجال إصلاح المنظمة، والرقابة على التحديات التي تواجه المكاتب الإقليمية.

٢٢- وحرصت اللجنة على الوصول إلى الرؤية المشتركة للمقر الرئيسي والمكاتب الإقليمية للمنظمة بشأن أهم التحديات التي تواجه المنظمة. وهذا يشير إلى تواؤم الرؤى على المستويين، ومع ذلك، أشارت اللجنة إلى أن أحد التحديات الرئيسية التي حددها مدير الشؤون الإدارية والمالية في المكتب الإقليمي لجنوب شرق آسيا لضمان تنفيذ الإصلاح بنجاح في جميع مستويات المنظمة يتعلق بإدارة التغيير. فلم يتم تعريف الجدول الزمني والمنجزات بشكل ملموس تماماً في خارطة الطريق الخاصة بتنفيذ الإصلاح.

٢٣- وخلال دورتها الرابعة عشرة عقدت اللجنة مؤتمراً عبر الفيديو مع المكاتب الإقليمية لأوروبا ولشرق المتوسط. وكان إصلاح المنظمة، وتقارير المراجع الداخلي للحسابات، وإطار الرقابة الداخلية من بين القضايا التي تمت مناقشتها. وتم وصف وحدات الامتثال التي تدعم إطار الرقابة الداخلية مع الإشارة إلى اختلاف الأدوار والمسؤوليات وطريقة تقديم التقارير من إقليم لآخر. وفي المؤتمرات السابقة مع المكاتب الإقليمية لأفريقيا وجنوب شرق آسيا والتي أجريت عبر الهاتف، لاحظت لجنة الخبراء الاستشاريين بالفعل أن وحدات الامتثال هذه كانت تدار أيضاً بطرق مختلفة. ورغم أن اللجنة ترحب بإنشاء وحدات الامتثال في جميع المكاتب الإقليمية، فإنها ترى أن تعزيز الرقابة الداخلية، يستلزم إنشاء وحدات الامتثال في جميع الأقاليم بطريقة منسجمة وقابلة للمقارنة، مع ضرورة إدارتها بطريقة متسقة ونهج موحد تحت مظلة الإطار المركزي الذي وضعه مكتب الالتزام وإدارة المخاطر والأخلاقيات.

٢٤- وتوصي اللجنة كذلك بأن تصبح وظائف الامتثال جزءاً لا يتجزأ من عملية الإدارة. ويجب على وحدة الامتثال أن تكون بمثابة "خط الدفاع الثاني" وأن تضطلع بمهمة محددة بوضوح في إطار الرقابة الشاملة. وينبغي لمكتب الامتثال وإدارة المخاطر والأخلاق وضع إطار شامل لهذه الوظائف، مع توفير المرونة المطلوبة لكل مكتب إقليمي. وسيكون المديرون الإقليميون مسؤولين عن إنشاء وحدات الامتثال المناسبة في أقاليمهم والتي ستعمل في ظل الإطار الموضوع مركزياً من قبل مكتب المراجعة، فضلاً عن ضرورة تحديد مسؤولية محددة المعالم تماماً للرصد.

٢٥- وتم كذلك تقديم قائمة تفقدية جديدة للتقييم الذاتي للرقابة الداخلية. وتتوقع اللجنة من المديرين الإقليميين الاضطلاع بمسؤولية تنفيذ واستكمال وتعميم القائمة التفقدية للتقييم الذاتي في أقاليمهم.

إصلاح المنظمة: التحديث العام

٢٦- لاحظت لجنة الخبراء الاستشاريين أن ٦٤,٥٪ من حصائل الإصلاح قد وصلت إلى مرحلة التنفيذ بنهاية أيلول/سبتمبر، مقارنة بنحو ٤٠٪ في بداية عام ٢٠١٤. كما أحاطت علماً بالتأخير في بعض الأنشطة المتعلقة بالإصلاح بسبب الضغط على كل من الموارد المالية والبشرية، من جراء أزمة مرض فيروس الإيبولا.

٢٧- كما ناقشت اللجنة القضايا المرتبطة باستراتيجية الاتصال بشأن الإصلاح. وأقرت بالمجموعة الشاملة من الأدوات التي يتم توزيعها لتيسير الاتصال، ولكنها لم تتمكن من تحديد كيف يتم قياس تأثيرها وفعاليتها. وبناءً عليه اقترحت أن تتضمن استراتيجية الاتصالات تسليط الضوء على النتائج أو الإنجازات الرئيسية في مجالات التخطيط، وإطار الرقابة الداخلية، والمالية، والموارد البشرية، من بين جملة أمور أخرى، وكيف يسهم ذلك في تحقيق الأهداف الشاملة للإصلاح.

٢٨- ولاحظت لجنة الخبراء الاستشاريين أن واحداً من أكبر العوائق التي تقف كحجر عثرة أمام إصلاح المنظمة هو "العمل بأسلوب الصوامع المنعزلة داخل المنظمة". وتشعر اللجنة بالقلق إزاء عدم موازنة الأولويات على المستويات الثلاثة للمنظمة. فالحواجز التنظيمية تحول دون تعاطي الجهود المتكاملة والمنسقة مع القضايا المتعلقة بالامتثال، والمخاطر، وتتبع الأصول، والموارد البشرية وتكنولوجيا المعلومات.

٢٩- وتلقت لجنة الخبراء الاستشاريين أيضاً إحاطة موجزة من كبار الأعضاء في الأمانة بشأن التحديات التي تواجهها الأمانة في مجال إصلاح تصريف الشؤون، والذي يرتبط بأساليب العمل. وأبلغت اللجنة عن التزايد الكبير في عدد القرارات وبنود جدول الأعمال، مما يؤدي إلى زيادة القيود سواء بالنسبة لوقت الأجهزة الرئاسية أو قدراتها.

٣٠- ويساور القلق لجنة الخبراء الاستشاريين لأنه ما لم تتخذ خطوات لتبسيط هذه العملية، فإن هذا العبء قد يقوض فعالية الأجهزة الرئاسية ويضعف قدرتها على الاضطلاع بولايتها. وأشارت أيضاً إلى مخاطر تباطؤ التقدم في مجال تصريف الشؤون مما قد يعرقل تنفيذ جدول أعمال الإصلاح الشامل للمنظمة.

إصلاح المنظمة: إدارة المخاطر والأخلاقيات

٣١- تم إحاطة اللجنة بإيجاز بالتقدم في إعداد سجل المخاطر. وقد وجدت تحليل المخاطر مشجعاً، إذ إنه يهيئ منصة للنقاش الجيد. وحثت مكتب الامتثال وإدارة المخاطر والأخلاقيات على توسيع نطاق إدارة النقاش في المقر الرئيسي وفي المكاتب الإقليمية وذلك لدمج عملية إدارة المخاطر وتحسينها. كما أشارت اللجنة إلى ضرورة مواءمة سجل المخاطر، ونطاق عملية المراجعة، وإطار الرقابة الداخلية بالكامل. وحثت على التنسيق القوي والخالي من الثغرات بين أصحاب الأدوات المذكورة أعلاه. وتوصي اللجنة بضرورة عرض سجل المخاطر (والذي تعتبره بمثابة أداة ديناميكية) في أقرب وقت ممكن على المجلس التنفيذي بغية إدماج خطة إدارة المخاطر ضمن الإطار التشغيلي للمنظمة بداية من الربع الأول من عام ٢٠١٥. وكلما تمت المسارعة بإدماجه في المنظمة، كلما كان أكثر فعالية.

٣٢- وشددت اللجنة على أهمية "مشاركة" المكاتب القطرية لضمان استيعابها لمفهوم مسؤوليتها عن المخاطر التي يتعرضون لها، لتفادي النظر إليها كعبء إداري آخر.

٣٣- وأحاطت لجنة الخبراء الاستشاريين علماً بتأكيد الإدارة على أنه سيتم الانتهاء من إعادة النظر في سياسة الإبلاغ عن المخالفات بنهاية عام ٢٠١٤، وكررت موقفها بأن السياسة يجب أن تتجاوز حدود مجرد حماية المبلغين لتتطرق في العملية برمتها: الإبلاغ من قبل المبلغين؛ استجابة المنظمة؛ حماية المبلغين. وتعتقد اللجنة أن هناك مجالاً للاستفادة من المنظمات الدولية الأخرى التي وضعت سياسات بشأن المبلغين، وتلك التي تتمتع بالخبرة في مجال تنفيذ سياسات جديدة.

إصلاح المنظمة: الموارد البشرية

٣٤- تلقت اللجنة تحديناً لاستراتيجية الموارد البشرية إلى جانب إحاطة بشأن التحديات التي تواجه إدارة الموارد البشرية من مدير إدارة الموارد البشرية. وترى اللجنة أن الاستراتيجية مصاغة بشكل جيد وتقدم رؤية واضحة للمنظمة، بيد أنها يقلقها مدى "مشاركة" جميع أصحاب المصلحة. ويجب أن تكون هناك مسؤولية مشتركة عن تنفيذ الاستراتيجية مع توفير الموارد والأدوات والإرشادات الكافية. وترى اللجنة أن تنفيذ استراتيجية الموارد البشرية هو أحد القوى الدافعة الحاسمة لجدول أعمال الإصلاح.

٣٥- وتقر لجنة الخبراء الاستشاريين بهذا الحجم الهائل من العمل الذي تتولاه إدارة تنظيم الموارد البشرية، وخاصة مع هذا الطلب غير العادي على مواردها بسبب الأزمة المتعلقة بمرض فيروس الإيبولا. وتوصي اللجنة بتخصيص الموارد اللازمة للإدارة حتى يمكنها الالتزام بضيق وقت المواعيد النهائية الموضوعة.

٣٦- وفيما يتعلق بسياسة المنظمة بشأن التنقل، شددت اللجنة على أهمية تحديد أماكن التناوب. وعلاوة على ذلك، فإنها تعتبر دعم المديرين الإقليميين مهماً بشكل حاسم للنجاح في هذا الشأن.

إصلاح المنظمة: تكنولوجيا المعلومات

٣٧- تعتبر لجنة الخبراء الاستشاريين مشروع التحول إلى نظام الإدارة العالمي بمثابة أداة تتيح بشكل كبير تنفيذ إطار الرقابة الداخلية. وسيساعد المشروع على زيادة الكفاءة الإدارية وتحسين الفعالية التشغيلية ناهيك عن كونه من أهم أدوات الحد من المخاطر المالية التشغيلية ومخاطر الامتثال. وتلقت اللجنة إحاطة بشأن خارطة الطريق لتنفيذ المشروع، وهي تدعم المبادرة التي اتخذتها الإدارة لتعزيز الرقابة الداخلية من خلال نظام الإدارة العالمي، ساعية إلى استكمال المشروع.

٣٨- وأشارت اللجنة إلى المجالات الرئيسية الثلاثة للمخاطر التي تحيق بتنفيذ المشروع بنجاح: (أ) قدرة المنظمة على تعيين أفراد متخصصين رئيسيين في الوقت المناسب؛ (ب) قدرته على إدارة الجوانب "المتعددة الوظائف" من خلال الصوامع، في ظل انعدام روابط متواصلة بين مختلف المجالات؛ (ج) قدرته على اختيار الشريك المناسب للتنفيذ.

٣٩- وتشير لجنة الخبراء الاستشاريين إلى أن الهيكل اللامركزي لإدارة تكنولوجيا المعلومات في جميع أنحاء المنظمة يمثل عائقاً يقوض من دعمها لعملية إصلاح المنظمة والعمليات الجارية بفعالية. وتوصي اللجنة بأنه لتيسير السير قدماً إلى الأمام تتطلب إدارة تكنولوجيا المعلومات الخاصة بالأمانة إلى ما يلي: (١) هيكل مناسب لتصريف الشؤون؛ (٢) استراتيجية واضحة المعالم لتكنولوجيا المعلومات (بعد تحديد التكاليف، وجرّد جميع النظم القائمة مع "مشاركة" جميع أصحاب المصلحة فيها؛ (٣) ميزانية محددة بوضوح لتلبية متطلبات الاستثمار الفورية (فالاستثمارات طويلة الأجل سوف تعتمد على استراتيجية).

إصلاح المنظمة: الاستراتيجية المالية

٤٠- تلقت اللجنة إحاطة بشأن الاستراتيجية المالية الجاري صياغتها في محاولة لإدماج العديد من الميزانيات والمبادرات المالية في خطة الإصلاح. فهذه الاستراتيجية المالية تلخص هذه المبادرات وتربط بينها وتوفر رؤية بعيدة المدى لتمويل المنظمة بطريقة يسهل التنبؤ بها وتتسم بالشفافية والمواعمة .

٤١- واستعرضت اللجنة الهيكل المالي للاستراتيجية المنقحة لوضع الميزانيات والإدارة المالية وإعداد التقارير المالية. وترى اللجنة أن الاستراتيجية المالية مهمة بشكل حاسم لعملية الإصلاح في المنظمة لضمان مواعمة البرامج مع عملية التمويل. وسيسمح هذا للمنظمة بمواعمة أنشطة التمويل في أقاليمها مع أنشطة التمويل المجمع للمديرة العامة. في حال نجاحها، فإنها ستوفر للدول الأعضاء هيكلاً وميزانية واضحة ومنطقية وهيكل للتمويل وتقديم التقارير بما يدعم برنامج العمل الشامل للمنظمة.

٤٢- وعلمت لجنة الخبراء الاستشاريين على المخاطر المرتبطة بتمويل الفئة ٦ من الميزانية البرمجية، الخدمات المؤسسية/ الوظائف التمكينية. وعلى الرغم من نهج التمويل الجديد، فلا يزال هناك تحديات واضحة ترتبط بمواجهة تكاليف الموارد البشرية أو تكنولوجيا المعلومات.

الاجتماع المشترك مع ممثلي وحدة التفتيش المشتركة

٤٣- أجرت لجنة الخبراء الاستشاريين في دورتها الثالثة عشرة، مناقشة بناءة وتبادل وجهات النظر مع ممثلي وحدة التفتيش المشتركة. وتعتبر وحدة التفتيش المشتركة محوراً طبيعياً، وأشار في ذلك الوقت وفقاً لأداة إعداد التقارير الخاصة بوحدة التفتيش المشتركة على شبكة الإنترنت إلى الغياب الواضح لأي تحديث للمعلومات من قبل المنظمة بشأن حالة التنفيذ.

٤٤ - وتم إبلاغ اللجنة في وقت لاحق أن العديد من التوصيات التي قدمتها وحدة التفتيش المشتركة قد نُفذت بالفعل. وأوصت المنظمة بالعمل على التأكد من تقديم تحديث منظم وشامل إلى وحدة التفتيش المشتركة عبر أداة التبليغ الخاصة بها. واقترحت أيضاً ضرورة معالجة المنظمة لقضية "ملكية" توصيات وحدة التفتيش المشتركة في المستقبل (فإبان انعقاد اجتماع لجنة الخبراء الاستشاريين، كان يتم التنسيق بين هذه التوصيات على المستوى الإداري بدلاً من مستوى الإدارة).

٤٥ - وبناءً على ذلك، عُرض على اللجنة في دورتها الرابعة عشر، أحدث المعلومات عن حالة تنفيذ توصيات وحدة التفتيش المشتركة، والتي أعربت بدورها عن ارتياحها عما لاحظته من تقدم بحيث أصبحت المنظمة "ممتثلة" إلى حد كبير وفقاً لوحدة التفتيش المشتركة.

التأمين الصحي لموظفي المنظمة

٤٦ - واستقبلت لجنة الخبراء الاستشاريين بارتياح تام، تقريراً عن أحدث التوقعات بشأن تمويل التأمين الصحي بعد انتهاء الخدمة، ودراسة الجدوى الخاصة بطرق إدارة مطالبات التأمين الصحي. واقترحت اللجنة ضرورة إدماج إدارة التأمين الصحي للموظفين في الإطار العام للرقابة الداخلية، وإدراج المخاطر المرتبطة بها في سجل المخاطر الجديد.

مسائل أخرى

٤٧ - تلقت اللجنة تحديثاً موجزاً حول أزمة مرض فيروس الإيبولا وما يمثله من تحديات، ولاسيما على مستوى الإنفاق لضمان استخدام الأموال للغرض المحدد في اتفاقات الجهات المانحة. وأوصت كذلك بإجراء المنظمة لتقييم منفصل للأزمة وللدروس المستفادة في وقت مناسب من العام المقبل.

السيد فريد لحدود (الرئيس)، السيد موكيش أريا،
السيدة ماري نكوبي، السيد روبرت ساملز، السيد ستيف تنتون

= = =